



دار المال الإسلامي القابضة

ملخص البيانات المالية الموحدة المدققة

و تقرير رئيس مجلس المشرفين

لعام 2019م

البيان الموحد للمركز المالي في 31 ديسمبر
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

2018 (معدلة)	2019	
		الأصول
630,755	856,838	النقدية وما يعادلها
167,661	169,111	النقد في البنك المركزي - احتياطي قانوني
111,126	69,380	الإستثمارات مع مؤسسات إسلامية
360,220	324,890	أوراق المالية قابلة للتداول
1,836,909	1,587,841	الإستثمارات في التمويل
1,502,996	1,352,457	الأوراق المالية الإستثمارية
501,035	454,142	الحسابات والأصول المالية الأخرى
24,561	16,197	الضرائب المستحقة القبض الجارية
437,377	407,895	الإستثمارات في الأصول الثابتة
636,886	689,503	الإستثمارات في الشركات الشقيقة
63,920	158,055	المباني والمنشآت والمعدات
292,076	265,125	أصول غير ملموسة
7,106	-	الضرائب المؤجلة المدينة
6,572,628	6,351,434	إجمالي الأصول
		الإلتزامات
486,463	402,994	الحسابات المستحقة الدفع
848	1,399	الضريبة الجارية المستحقة
5,529,933	5,387,219	مطلوبات لعملاء وبنوك ومؤسسات مالية
68,317	62,090	المخصصات
4,351	8,757	الضرائب المؤجلة المستحقة
6,089,912	5,862,459	إجمالي الإلتزامات
		حقوق ملكية الوحدات السهمية
390,316	390,316	رأس المال
(229,449)	(215,087)	الإحتياطيات
160,867	175,229	رأس مال الوحدات السهمية
321,849	313,746	حقوق الأقلية
482,716	488,975	إجمالي حقوق الملكية
6,572,628	6,351,434	إجمالي حقوق الملكية والإلتزامات
3,955,606	3,955,606	عدد الوحدات السهمية للدار
\$40.67	\$44.30	حصصة الوحدة السهمية

بيان الإيرادات الموحد للسنة المنتهية 31 ديسمبر
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

2018	2019	
		الدخل
91,421	93,646	إدارة الصناديق والخدمات
3,794	13,723	الإيرادات من الإستثمارات مع المؤسسات الإسلامية
23,069	33,953	صافي إيرادات المتاجرة
181,792	228,757	الإيرادات من الإستثمارات والتمويل
48,732	49,500	إيرادات من الرسوم والعملات
69,835	105,411	الأرباح من الأوراق المالية
11,416	13,219	الإيرادات من الإستثمارات
4,572	34,451	أرباح وخسائر أخرى
434,631	572,660	
(206,388)	(289,766)	الأرباح المدفوعة للمؤسسات المالية والمستثمرين
228,243	282,894	إيرادات التشغيل
		المصروفات
(92,868)	(91,527)	تكاليف الموظفين
(99,582)	(94,202)	المصروفات العامة والإدارية
(63,095)	(50,042)	الإستهلاك وإضمحلال شهرة محل
(2,562)	(521)	أرباح / (الخسارة) أسعار العملات
(15,870)	(24,548)	مخصص إضمحلال الأصول
(273,977)	(260,840)	مجموع المصروفات
(45,734)	22,054	(خسائر) / أرباح التشغيل
28,284	39,428	حصة أرباح الشركات الشقيقة
(17,450)	61,482	(الخسارة) / الأرباح عن السنة قبل الضرائب الدخل
(27,418)	(27,707)	الضرائب
(44,868)	33,775	(الخسارة) / الأرباح عن السنة
		موزعة كالتالي:
(27,510)	12,736	لحملة الوحدات السهمية
(17,358)	21,039	لحقوق الأقلية
(44,868)	33,775	



تقرير رئيس مجلس المشرفين

السادة المكرمون / حملة الوحدات السهمية
دار المال الإسلامي القابضة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرني نيابة عن مجلس المشرفين أن أعرض التقرير السنوي الثامن والثلاثين لدار المال الإسلامي القابضة ("المجموعة") للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019م. كما يسعدني أن أبلغكم عن تقدم المجموعة وإنجازاتها الرئيسية في عام 2019م، وفي سعينا لتحقيق خطط النمو الطموحة، واصلنا توسيع نطاق أعمالنا وتعزيزها. لقد وسعنا نطاق وصولنا إلى العملاء من خلال تنويع عروضنا، والبحث عن حلول جديدة وتحقيق إنجازات أكبر. مع استمرار وجودنا الدولي في النمو، توسعت شبكة البيع بالتجزئة العالمية لدينا جنبًا إلى جنب، مما يعكس الدور الحاسم الذي لعبته وجهات نظر متنوعة في تشكيل مستقبل أعمالنا. في ضوء التحديات الناشئة عن جائحة (كوفيد-19)، سنستمر في تعزيز مرونة المجموعة وقدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

لقد استمرت وتيرة الأنشطة الاقتصادية العالمية في التباطؤ منذ مارس 2019م. وبلغ النمو العالمي لعام 2019م نسبة 2.9%، وهو أقل بكثير من توقعات صندوق النقد الدولي للعام نفسه وهو 3.2%. كان التباطؤ حادًا بشكل خاص في قطاع الصناعة، حيث تأثر سلبًا من حالة عدم اليقين المتزايد في السياسة، وانخفاض مؤشرات الأداء الصينية في العام الماضي، وارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية، مما أثر سلبًا في المعنويات واتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والأعمال في المقابل، كان قطاع الخدمات مزدهرًا إلى حد ما، ومدعومًا بمرونة القطاع الاستهلاكي في الولايات المتحدة. ولا يزال انخفاض معدل البطالة والنمو في الأجور الحقيقية مثل رياح معاكسة لهذا القطاع. ومع ذلك، فإن الاتجاه المتدني المستمر في التصنيع قد يكون له تأثير بعيد المدى، الذي قد يكون واضحًا بالفعل في انخفاض مقياس الخدمات الأخير. قد تؤدي التحولات في سياسة هذا العام من قبل "الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي"، والقيادة الصينية إلى إضفاء مزيد من السطوع على آفاق التصنيع، على افتراض أن الحرب التجارية المتزايدة بين الولايات المتحدة والصين لن تدفع القطاع إلى الركود التام إما إذا حدث عكس ذلك، فمن المتوقع أن يتأثر الاقتصاد على الأرجح، ومن المحتمل أن تتبخر الآمال في تحسن حالة الاقتصاد العالمي.

لقد خفّض بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة مرتين: في مارس 2020م، للمرة الأولى منذ الأزمة المالية العالمية لعام 2008م، وقدم تسهيلات كمية غير محدودة (شراء السندات). لقد وصل سعر



الفائدة على المدى القصير في الولايات المتحدة الآن إلى 0 - 0.2%. كما وافقت الولايات المتحدة على حزمة حفز بقيمة تريليوني دولار أمريكي لحفز الاقتصاد.

أثر انتشار (كوفيد-19) بشكل كبير في السوق العالمية قرب نهاية الربع الرابع لعام 2019م. كما عانت الأسهم انخفاضًا حادًا وانخفضت عوائد السندات الحكومية حيث فضل المستثمرون التحوط والاستثمار في السندات ، علمًا أن أداء سندات الشركات كان أفضل من أداء السندات الحكومية.

على الرغم من الموقف الأكثر تشاؤمًا ، فإنه لم يتضح بعدُ ما إذا كان الإطار الجديد سيحفز إعادة توجيه توقعات التضخم على المدى الطويل. لا يزال التضخم يمثل تحديًا لهيكلية الاقتصاد يصعب قياسه ، بما في ذلك آثار الابتكارات التكنولوجية والعولمة. ومع ذلك ، يرى العديد من المحللين معًا أن الديناميكيات المختلفة ستفعل مسارًا أعلى قليلًا للتضخم في السنة القادمة. من المرجح أن يلقي مثل هذه النتيجة الترحيب من قبل البنوك المركزية في السوق المتقدمة والحكومات على حد سواء ، خاصة في أوروبا ، حيث لا تزال الاضطرابات الاجتماعية في فرنسا وإيطاليا تشير إلى الحاجة إلى تخفيف الضغط من خلال ارتفاع الأجور الاسمية. ومن المتوقع أن تغذي هذه مستوى أسعار أعلى في المستقبل.

ارتفعت أسعار النفط الخام في الفترة من يناير حتى أبريل 2019م ، مدفوعة بجهود أوبك وشركائها من خارج أوبك لإزالة إمدادات النفط الزائدة من السوق ، التي زادت من الفشل في إنتاج النفط داخل أوبك. سجل شهرًا مايو ويونيو 2019م انخفاضًا في أسعار النفط على خلفية التوترات الجيوسياسية العالمية والمخاوف بشأن التباطؤ العالمي. بشكل عام ، بلغ متوسط أسعار خام برنت 64 دولارًا أمريكيًا للبرميل خلال عام 2019م، مقارنة بـ 71 دولارًا أمريكيًا للبرميل في عام 2018م. بالنسبة إلى معظم الجزء الأول من الربع الأول ، كان هناك إدراك متزايد أن تباطؤ الاقتصادات العالمية سيشهد هبوطًا في الطلب على النفط مع ما يترتب على ذلك من انخفاض في أسعار النفط. ومع ذلك ، في 20 أبريل 2020م ، انهارت أسعار النفط بعد منافسة شديدة بين عضو رئيس في أوبك وشريك رئيس من خارج أوبك ، مما أدى إلى تجاوز العرض للسوق 100 مليون برميل يوميًا ، مقابل طلب في حدود 70 مليون برميل في اليوم، أي زيادة المعروض بنحو 30% ، مما دفع عقود النفط المستقبلية إلى الحدود السالبة. لقد لامست أسعار العقود المستقبلية 47 دولارًا أمريكيًا بالسالب. ومع ذلك ، بعد الاتفاق بين شركاء أوبك وغير الأعضاء ، بشأن خفض إنتاج النفط ، بدأ سعر النفط في أواخر أبريل وأوائل مايو 2020م في التحسن على مدى متوسط 52 أسبوعًا منخفضة 20 دولارًا للبرميل.

نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2019م بنسبة 0.8% مقارنة بـ 2.3% في عام 2018م، ومن المرجح أن يدعم الإنفاق الحكومي وخطط البنية التحتية المتعددة السنوات الأنشطة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة.



بعد تسجيل نمو بنسبة 2.43% خلال عام 2018م، نما الاقتصاد السعودي - الاقتصاد الرائد في دول مجلس التعاون الخليجي - في عام 2019م بنسبة 0.33%، بسبب انخفاض أسعار النفط. بينما نما القطاع غير النفطي في عام 2019م بنسبة 3.3% مقارنة بـ 2.1% في عام 2018م. وسجلت المملكة العربية السعودية فائضًا في الميزانية قدره 7.4 مليارات دولار أمريكي خلال الربع الأول من عام 2019م، وهو أول فائض سُجِّل من قِبَل المملكة منذ انخفاض أسعار النفط عام 2014م.

تراجعت أسهم الأسواق الناشئة في عام 2019م بشكلٍ طفيفٍ ، مما أدى إلى ضعف أداء الأسواق المتطورة ، متأثرة بجائحة (كوفيد -19) بالإضافة إلى ذلك ، أثبت الدولار الأمريكي القوي أنه يواجه ربحًا معاكسة إضافية. في عام 2019م ، سجل أداء مؤشر MSCI العالمي أداءً إيجابيًا بنسبة 27.67% مقارنة بالأداء السلبي بنسبة 8.71% في عام 2018م. ومع ذلك ، سجل أداء مؤشر MSCI للأسواق الناشئة زيادة بنسبة 18.42% مقارنة بالأداء السلبي بنسبة 14.57% في عام 2018م. في الربع الأول من عام 2020م، انخفض مؤشر الأسواق الناشئة في القيمة وأضعف أداء مؤشر MSCI العالمي الذي فقد -21.1% بينما شهد قطاع الأسهم العالمية انتعاشًا كبيرًا منذ ذلك الحين.

تأثير جائحة كورونا (Covid-19)

مع ظهور جائحة كورونا، كان العالم بأسره يواجه اضطرابات غير مسبوقة. لقد فقد الملايين أعمالهم؛ ففي الولايات المتحدة أصبح 36 مليون عاطلين عن العمل، بينما بقي الجزء الأكبر من القوى العاملة في العالم في منازلهم ، وقد تقلص الإنتاج العالمي بشكل كبير. أحدثت جائحة (كوفيد -19) تغييرات في نمط الحياة والأعمال التي قد تبقى حتى بعد تراجع التهديد. تأثرت السياحة العالمية وصناعات الطيران وأسعار النفط والمنسوجات حول العالم وقطاعات أخرى بشكل كبير، وقد أثر ذلك في جميع البلدان، وكلها في وقت واحد وفي كل الاتجاهات، ولم ينحصر في النواحي المالية. توقع صندوق النقد الدولي أن يتقلص الناتج المحلي الإجمالي العالمي البالغ 88 تريليون دولار أمريكي خلال عام 2020م بنسبة 3% نتيجة الجائحة، وهو ما يمثل أكبر انخفاض له منذ الكساد العظيم في الثلاثينيات من القرن الماضي. كان صدى صندوق النقد الدولي مثل تذكير بأنه يمكن أن يكون التراجع أسوأ بكثير مما رأيناه في العقود الأخيرة. إن العالم الذي يعاني عجزًا كبيرًا في الميزانية وعجزًا في الحسابات الجارية ، يتزايد الاقتراض بمعدل يندب بالخطر ، ولكن عوائد السندات المنخفضة للغاية تجعل المهمة أسهل للدول. يرى الاقتصاديون أنه إذا لم تنته جائحة كورونا بحلول أغسطس 2020م فإن الاقتصاد العالمي سيواجه كسادًا لم يشهده العالم ، حتى في فترة الكساد العظيم لعام 1930م ، وبالتالي فإن التعافي قد يستغرق سنواتٍ.

انخفض الاقتصاد الأمريكي بنسبة 4.8% في الربع الأول من عام 2020م ، مدفوعًا متأثرًا بقبضة الجائحة . يتوقع الاقتصاديون أن ينخفض الاقتصاد الأمريكي بأكثر من 4.8% بحلول نهاية عام 2020م. واستجابة



لتخفيف الوضع ، خصص الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي مبلغًا قدره تريليونًا دولارًا لدفع الاقتصاد بعيدًا عن الانزلاق إلى الركود.

من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي بنسبة 8٪ -12٪ في عام 2020م نتيجة لـ (كوفيد -19). أنشأ الاتحاد الأوروبي صندوقًا بقيمة 750 مليار دولار لمساعدة دول الاتحاد الأوروبي الأكثر تضرراً ولمساعدتها على التعافي من الندوب الاقتصادية العميقة التي خلفها الوباء.

وفقاً لأحدث توقعات صندوق النقد الدولي في مواجهة الركود العالمي ، يبدو أن الصين من بين البلدان القليلة التي سينمو اقتصادها بما يزيد قليلاً على 1٪ في عام 2020م.

في مايو 2020م ، بدأت المملكة العربية السعودية اتخاذ تدابير تقشفية ، من بينها رفع ضريبة القيمة المضافة من 5٪ إلى 15٪ ، وسط الركود الاقتصادي للمملكة نتيجة (كوفيد -19) وفقدان نحو نصف دخلها النفطي الذي يسهم بنحو 70٪ من الإيرادات العامة نتيجة انخفاض أسعار النفط بالثلثين منذ بداية عام 2020م. توقع صندوق النقد الدولي في أبريل 2020م أن ينكمش اقتصاد المملكة العربية السعودية بنسبة 2-3 ٪ في عام 2020م.

في عام 2019م، حققت المجموعة صافي ربح بعد الضرائب قدره 33.8 مليون دولار مقارنة بخسارة في عام 2018م بلغت 44.9 مليون دولار ، وبلغ صافي الربح العائد لمالكي الوحدات السهمية إلى 12.7 مليون دولار (2018 - خسارة 27.5 مليون دولار). تُعزى هذه النتيجة في المقام الأول إلى زيادة إجمالي الدخل بنسبة 31.8٪ ، من 434.6 مليون دولار إلى 572.7 مليون دولار في عام 2019م. لقد عانت المجموعة الاستهلاك وانخفاض قيمة الشهرة حيث بلغت 50 مليون دولار (2018 - 63 مليون دولار).

على الرغم من التوسع في شبكة التجزئة من خلال إضافة 50 فرعًا في عام 2019م، فقد تم تخفيض تكاليف الموظفين والتكاليف الإدارية بنسبة 4٪ ، من 192.5 مليون دولار في 2018 إلى 185.7 مليون دولار ، بسبب تنفيذ برنامج الترشيد الناجح للمصروفات. كما بلغ صافي الربح قبل الضريبة للعام 61.5 مليون دولار ، مقارنة بخسارة في عام 2018م بلغت 17.5 مليون دولار. كما تم عمل مخصص للقيم العادلة للأصول في 2019م بقيمة 24.6 مليون دولار (2018 - 15.9 مليون دولار). نظرًا لانخفاض سعر الروبية مقابل الدولار الأمريكي ، من 139.8 روبية باكستانية إلى 154.9 روبية الباكستانية ، فقد تكبدت المجموعة خلال 2019م خسارة في تحويل العملات الأجنبية بقيمة 9.6 ملايين دولار (2018 - 22.2 مليون دولار). وبناءً على ذلك ، زاد رأس مال دار المال القابضة من 161 مليون دولار في نهاية عام 2018م إلى 175 مليون دولار في عام 2019م. وبالمثل فقد زادت حصة الوحدة السهمية من 40.67 دولارًا في عام 2018م إلى 44.30 دولارًا في عام 2019م.



نظرًا لترشيد التكلفة والتحكم الإداري الأفضل للوضع فيما يتعلق بتصفية مضاربات الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي (البهامس) المحدودة فإن الحالة العامة استلزمت إبقاء الوضع تحت المراقبة الدقيقة.

في ضوء خطط التوسع في الخدمات المصرفية للأفراد بالنظر إلى التوقعات الاقتصادية واتباع هذه الاستراتيجية ، والحاجة إلى الحفاظ على موارد كافية قرر مجلس المشرفين عدم التوصية بتوزيع أرباح فيما يتعلق بالسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م في الاجتماع العام السنوي.

إن شركة الإثمار القابضة ش.م.ب ("الإثمار") شركة مرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي وأسهمها مدرجة في بورصة البحرين وبورصة الكويت وسوق دبي المالي. إن "الإثمار" إحدى الشركات التابعة للرئيسة حيث تمتلك المجموعة حصة 46.49% من أسهمها. على الرغم من المنافسة الشديدة ابتكرت "الإثمار" بنجاح سلسلة من التدابير المجزية التي أدت إلى تحسين العائد الصافي وتعزيز صافي الدخل التشغيلي بنسبة 14% ليصلا إلى 296 مليون دولار من 260 مليون دولار في 2018م. وبلغ صافي ربح العام قبل حصة الأقلية 12 مليون دولار مقارنة بـ 10 ملايين دولار في 2018م. في عام 2018م ، استحوذت شركة أي بي كبيتال ش.م.ب. على حصة مسيطرة 55.42% في مجموعة سوليدرتي القابضة ش.م.ب. والتي تبلغ حقوق المساهمين فيها مبلغ 186 مليون دولار أمريكي . إن مجموعة سوليدرتي تقدم مجموعة واسعة من خدمات التأمين التكافلي والمنتجات ذات الصلة في الشرق الأوسط. وستواصل "الإثمار" تركيز جهودها بشكل أكبر مما يتيح للمجموعة الاستفادة من فرص النمو الجديدة وتعزيز حصة المجموعة في التأمين التكافلي.

في عام 2019م تحولت نتائج "الإثمار" إلى ربح وحققت صافي ربح يُنسب إلى المساهمين بقيمة 700 ألف دولار، مقارنة بخسارة قدرها 24 مليون دولار في عام 2018م. وفي عام 2019م تم تخفيض قيمة الشهرة وإضمحلال الأصول غير الملوسة بمقدار 30 مليون دولار وانخفاض القيمة العادلة للاستثمارات بمبلغ 32 مليون دولار (2018م- 55.3 مليون دولار). وهذا ما يعزز رأي مجلس المشرفين بالتركيب الجديدة لمجموعة الإثمار والتوقعات في هذا الشأن.

خلال عام 2019م ، استمرت "الإثمار" في انتهاج استراتيجية لتركيز الجهود لتحسين منتجاتها وابتكاراتها وخدماتها ، مع ترشيد التكاليف وتعزيز عروض خدمة العملاء وتعزيز وتقوية شبكته. من المتوقع أن يستمر بنك الإثمار على التركيز في الأعمال المصرفية الأساسية للأفراد.

استمر بنك فيصل المحدود ، باكستان ("بنك فيصل") المملوك بنسبة 66.7% لبنك الإثمار ، في توسيع شبكة التجزئة في باكستان؛ فقد حقق بنك فيصل صافي ربح بعد الضريبة بقيمة 6 مليارات روبية (40 مليون دولار) مقارنة بـ 4.8 مليارات روبية (39.6 مليون دولار) في 2018م، وانخفض سعر صرف الروبية مقابل الدولار الأمريكي من 139.8 في ديسمبر 2018م إلى 154.87 بحلول نهاية عام 2019م. كانت نتيجة بنك فيصل هي تحقيق إجراءات فعالة وفي الوقت المناسب للحفاظ على الإيرادات الأساسية بما يتماشى



مع التحسن في الفروق المصرفية والربحية. سجل إجمالي الأصول زيادة بنسبة 5٪ على المدى البعيد بالعملية المحلية ، من 600 مليار روبية (4.3 مليارات دولار أمريكي) في 31 ديسمبر 2018م إلى 630 مليار روبية (4.1 مليارات دولار أمريكي) في 31 ديسمبر 2019م. خلال العام ، بذل بنك فيصل جهودًا مكثفة للحصول على ودائع ذات تكلفة منخفضة (الحسابات الجارية وحسابات التوفير) ، مما أدى إلى زيادة في نسبة هذه الودائع بمعدل 16٪ من 282 مليار روبية (2.0 مليار دولار أمريكي) في 2018م إلى 324 مليار روبية (2.1 مليار دولار أمريكي) في 2019م ، محققة نسبة هذه الودائع إلى الودائع الإجمالية 71٪. وبالمثل سجل إجمالي الودائع زيادة بنسبة 12٪ مقارنة بعام 2018م ، من 409 مليارات روبية (2.9 مليار دولار أمريكي) إلى 458 مليار روبية (3.0 مليارات دولار) في 2019م.

تماشيًا مع استراتيجية نمو بنك فيصل ، أعاد البنك تنظيم هيكله الإداري وشبكات التوزيع لتعزيز النمو وتحسينه. في عام 2019م استثمر بنك فيصل بنجاح في توسيع الشبكة وعمل على تحسين الكفاءات لتعزيز حصة الودائع. كما نجح بنك فيصل في تنفيذ واحد من أكبر تحويلات العمليات لتتناقم مع متطلبات المعاملات الشرعية في باكستان، ومن المتوقع أن تكتمل هذه الخطوة بحلول نهاية عام 2021م. بالإضافة إلى ذلك ، نفذ بنك فيصل نموذج تصنيف المخاطر البيئية وتم تطبيق إطار إدارة المخاطر البيئية. كما تم إطلاق نموذج Branch Led للاستفادة من قوة قنوات التوزيع ، لتعزيز الأعمال التجارية والشركات الصغيرة والمتوسطة مع زيادة الاستفادة من مزايا الرقمنة.

في ضوء سلسلة التدابير التي اتخذها بنك فيصل خلال عام 2019م ، حافظ البنك على توقعات ائتمانية مستقرة طويلة وقصيرة الأجل للائتمان AA و A1 + ، على التوالي ، وفقًا لما أفادت به وكالتا تقييم محليتان مرموقتان. خلال عام 2019م تم افتتاح 100 فرع جديد لتصل شبكة الفروع إلى 555 فرعًا منها 414 (75 ٪) مخصصة للخدمات المصرفية الإسلامية. سيواصل بنك فيصل نموه الأفقي في شبكة الفروع ، كما سيعزز الخدمات المصرفية الرقمية ، في سبيل توفير الوصول الأسهل للعملاء. لن تقتصر هذه الفروع على الحصول على الودائع المنخفضة التكلفة بشكل أساسي فحسب ، بل ستعمل أيضًا على تحسين مزيج الحسابات الجارية وحسابات التوفير ، بهدف مواصلة خفض متوسط تكلفة التمويل ، تماشيًا مع استمرار المنافسة مع التركيز في توسيع تطوير المنتجات الإسلامية المبتكرة الجديدة ، بهدف اجتذاب المزيد من الودائع المنخفضة التكلفة وزيادة البيع المتبادل والاستفادة من أوجه التآزر مع ذراعها لإدارة الأصول المملوكة بالكامل - فيصل لإدارة الأصول المحدودة.

مع هيكل الأعمال الجديد في بنك فيصل ستستمر الاستراتيجية المستقبلية في التركيز على تحويل الـ 140 فرعًا تقليديا المتبقين والتمويل الإسلامي الذي حقق عامًا نجاحًا ، حيث أخذ دورًا رائدًا في العديد من النواحي والمعاملات ذات التكلفة الكبيرة. والبنك على ثقة بأنه سيتم تحقيق أوجه التآزر ، وستتم تلبية توقعات مساهميه. يعكس التزام بنك فيصل لتقديم تجربة عملاء أفضل وأسهل وسلسلة ، وقد بدأ البنك استراتيجية رقمية شاملة ، وتنفيذ منصة مصرفية جديدة عبر الإنترنت ، مع التوسع السريع والمخطط له بشكل جيد في شبكة الفروع.



حققت الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي (البهامس) المحدودة ("الشركة") والمملوكة بالكامل لدار المال الإسلامي القابضة ، صافي ربح قدره 19.1 مليون دولار في عام 2019م مقارنة بـ 14.8 مليون دولار في عام 2018م، وارتفعت حقوق المساهمين في عام 2019م إلى 76 مليون دولار مقارنة بـ 63 مليون دولار عام 2018م. كما سجل إجمالي الأصول للشركة انخفاضًا بنسبة 12% ، من 99.8 مليون دولار في 2018م إلى 88.3 مليون دولار في 2019م، ويعزى هذا الانخفاض في المقام الأول إلى انخفاض قيمة الاستثمارات في الشركات التابعة. وعلى صعيد متصل فقد تم تحويل مبلغ 15.7 مليون دولار إلى احتياطي الطوارئ. كما بلغت الأموال تحت الإدارة 2.07 مليار دولار في ديسمبر 2019م ، بانخفاض هامشي بنسبة 2% من 2.12 مليار دولار في 2018م ، نتيجة لرد جزء من رؤوس أموال المضاربات للمستثمرين.

في أعقاب توجيهات السلطات الرقابية في المملكة العربية السعودية في عام 2015م، واصلت الشركة تصفية المضاربات التي تديرها. فقد تم وضع جميع أصول المضاربات تحت التصفية بحيث يتم توزيع عائد التصفية على المستثمرين وبشكل متناسب. وسوف تستمر الشركة في توزيع حصيلة تصفية الأصول على المستثمرين طبقاً للجدول الموضوع.

سجلت شركة المستثمرون الخليجيون لإدارة الأصول ("ديم") وهي شركة مساهمة سعودية (مقفلة) مسجلة في المملكة العربية السعودية والمملوكة من قبل الشركة بنسبة 73% في عام 2019م خسارة صافية قدرها 800 ألف دولار مقارنة بـ 1.8 مليون دولار في العام السابق. كما بلغ إجمالي الأموال تحت الإدارة في 31 ديسمبر 2019م مبلغ 86 مليون دولار (2018م - 86 مليون دولار). تماشيًا مع تصفية مضاربات "ديم" فقد تم في عام 2019م تخفيض رأس المال المدفوع بنسبة 20% وتم رد هذا الجزء من رأس المال إلى المساهمين . كما قرر مجلس "ديم" تصفية الصناديق العقارية الثلاثة المتبقية خلال عام 2020م.

حقق بنك فيصل الإسلامي المصري ("بنك فيصل المصري") ، المملوك بنسبة 49% من قبل الصناديق تحت الإدارة للمجموعة نتائج جيدة خلال عام 2019م؛ حيث يعتبر أفضل أداء للبنك منذ تأسيسه في عام 1981م. خلال عام 2019م تعزز سعر الصرف للجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي لصالح الجنيه المصري من 17.869 في 2018م إلى 15.99 جنيهاً في 2019م ، تماشيًا مع التحسن في مؤشرات الاقتصاد المصري، ونتيجة لذلك حافظ بنك فيصل المصري على ريادته في الأنشطة المصرفية الإسلامية داخل السوق المصرية، وعزز مكانته التنافسية بشكل كبير على المستويين المحلي والإقليمي. كما توسعت شبكة الفروع خلال عام 2019م ووصلت إلى 36 فرعًا ، في حين تم التخطيط لفتح فرع آخر عام 2020م. وفقاً للقواعد الرقابية الجديدة في مصر ، ارتفع الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال ("CAR") في عام 2019م إلى 13.23%. على الرغم من تأثيره في القطاع المصرفي في مصر والذي أبدى مرونة في امتصاص التأثير كما استوعب القطاع المصرفي تأثير المعيار المحاسبي الدولي رقم (9) خلال عام 2019م ، الذي يعكس سلامة القطاع المصرفي في مصر.



كما واصل بنك فيصل المصري سياسته في تعزيز قاعدة رأس المال وتخفيف المخاطر المتعلقة بأنشطته؛ حيث وصلت نسبة كفاءة رأس المال إلى 22٪ عام 2019م مقارنة بـ 17.13٪ عام 2018م، علماً بأن الحد الأدنى طبقاً للمتطلبات الرقابية هو 13.23٪.

بلغ صافي ربح بنك فيصل المصري بعد الضرائب في 2019م مبلغاً قدره 2,715 مليون جنيه مصري (162 مليون دولار) مقارنة بـ 2,519 مليون جنيه (142 مليون دولار) في 2018م. والنتيجة لعام 2019م تمثل زيادة ملحوظة بلغت 7.8٪ مقارنة بعام 2018م. كما بلغ إجمالي الأصول في 2019م مبلغاً قدره 102.7 مليار جنيه مصري (6.4 مليارات دولار) يمثل زيادة بنسبة 9.6٪ مقارنة بنهاية عام 2018م المسجل وهو 93.8 مليار جنيه مصري (5.2 مليارات دولار). كما بلغت حقوق المساهمين لعام 2019م مبلغ 13.4 مليار جنيه مصري (797 مليون دولار) مقارنة بـ 11.7 مليار جنيه (656 مليون دولار) للعام السابق. كما ارتفع مجموع المدخرات وشهادات الاستثمار (الصناديق تحت الإدارة) بنسبة 8.8٪ من 79.1 مليار جنيه مصري (4.4 مليارات دولار) في 2018م إلى 86 مليار جنيه مصري (5.4 مليارات دولار) في 2019م. وافق المساهمون على توزيع أرباح نقدية بواقع 8 سنتات للسهم لعام 2019م. وسيواصل بنك فيصل المصري أداء دور رائد في تطوير الصيرفة الإسلامية في مصر وتعزيز موقعها. وبالتطلع إلى عام 2020م وما بعده سوف تستمر البيئة الخارجية في طرح بعض التحديات خاصة في ظل التأثير السلبي لـ (كوفيد - 19) على مصر، حيث من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد بنسبة 2.1٪ - 4.8٪، أضف إلى ذلك درجة عدم اليقين فيما يتعلق بتقلب أسعار النفط.

سيواصل مجلس المشرفين الإشراف على تنفيذ المرحلة الثانية من استراتيجية المجموعة وتعزيز استخدام رأس المال وتحسين العوائد مع تعزيز الوضع التنظيمي للمجموعة وكفاءة التشغيل، مع التركيز في توسيع شبكة تجارة التجزئة للمجموعة. نحن متفائلون بأن الاستثمارات التي تم إجراؤها قد مكنت المجموعة من الحصول على نتائج أفضل على المدى المتوسط والطويل، وعلى الرغم من التحديات التي فرضها (كوفيد - 19) ستشهد السنوات القادمة - إن شاء الله- تسارعاً في وتيرة التحول الرقمي والتوسع في شبكة البيع بالتجزئة للمجموعة، وعلى المستوى العالمي.

في الختام، لا يسعني إلا أن أعرب عن فائق تقديري لموظفي المجموعة بأكملها لتفانيهم وولائهم والتزامهم وقدراتهم على التكيف في عام حافل بالتحديات الكبيرة. ونيابة عن مجلس المشرفين، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للدار ولكل ما قدمت من نصائح وتوجيهات ودعم.

والله وليّ التوفيق.

عمرو محمد الفيصل